الأنباء
الاثنين 12 فبراير 2018

لمشاهدة الصفحة PDF

تشكيل لجنة للتقييم والبتّ في مسألة التجديد لهم

«المالية»: التجديد للقياديين دورتين كل منها 4 سنوات ودورة ثالثة 4 سنوات في حال عين القيادي وكيلاً للوزارة

عاشور: التعيين للمناصب القيادية بشروط معينة ما يمنح الفرصة للشباب وأصحاب الشهادات والكفاءات في مواجهة التعيينات غير القانونية

د. خليل عبدالله وفيصل الكندري وصلاح خورشيد وصالح عاشور وأسامة الشاهين خلال اجتماع اللجنة

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس بالإجماع على إضافة 14 مادة جديدة إلى قانون الخدمة المدنية تتعلق بتعيين القياديين «الوكلاء والوكلاء المساعدين».

وقال رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح بمجلس الأمة ان المواد المضافة ستنصف القياديين مستقبلا كما تنصف القياديين الحاليين من خلال وضع التصورات الكاملة لتقييم القياديين والتجديد لهم.

وأوضح أن إحدى المواد تنص على تشكيل لجنة لتقييم القياديين والبت في مسألة التجديد لهم تضم وكلاء مساعدين في وزارات الدولة وأستاذين أكاديميين أحدهما من وزارة التعليم العالي والثاني من القطاع الخاص متخصصين في تقييم القياديين.

وبين أنه على الرغم من صدور مرسوم بقانون بشأن تعيين القياديين، إلا أننا وجدنا أن الدولة غير ملتزمة بالقانون وما زالت التعيينات «الباراشوتية» مستمرة.

ورأى أن هناك توافقا برلمانيا متكاملا حول هذا الموضوع، معربا عن أمله في أن تعي الحكومة هذا الأمر.

وبين أن اللجنة انتهت من التصويت على القانون وسيدرج في أقرب فرصة ممكنة على جدول أعمال المجلس.

وأوضح خورشيد أن من أبرز النقاط في المواد المضافة أن القيادي الذي يكون بدرجة وكيل مساعد له الحق في التجديد لدورتين كل منها لمدة 4 سنوات، واذا أصبح وكيل وزارة يحق له التجديد لدورة ثالثة لمدة 4 سنوات أيضا.

من جهته، قال مقرر اللجنة النائب صالح عاشور إن «اللجنة انتهت من إقرار قانون ينظم كيفية اختيار القياديين لشغل المناصب القيادية، لاسيما ان الجميع يعاني من مسألة «التعيينات الباراشوتية» لمنصبي الوكيل والوكيل المساعد.

لأول مرة في الكويت

شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز

حمل تطبيق Zappar

وأضاف في تصريح بمجلس الأمة أنه «في بعض الجهات الحكومية لا تتم مراعاة الضوابط القانونية في تعيين هذين المنصبين رغم وجود ضوابط في المرسومين (111/ 296) ذاتي الصلة مما تسبب في استمرار المعاناة والتجاوزات في تعيين غير المستحقين في بعض المناصب.

وأوضح ان من التعديلات المقرة أن يتم التعيين للمناصب القيادية بشروط معينة بما يمنح الفرصة للشباب وأصحاب الشهادات والكفاءات في مواجهة التعيينات غير القانونية.

وبين أنه من ضمن المواد التي تم إقرارها ما يتعلق ببعض أبواب قانون الخدمة المدنية بشأن الترشيح للمناصب وتحديد لجنة لاختيار المرشحين وتحديد مدة واضحة لشغل هذه المناصب وكيفية الإعلان عن الوظيفة ومعايير المفاضلة بين المتقدمين للوظائف القيادية إضافة إلى تقييم الأداء.

وأشار عاشور إلى ان وضع القياديين الموجودين في الخدمة الآن بعد تطبيق القانون لن تتجاوز مدة بقائهم أكثر من 12 سنة، على أن يتم تطبيق القانون على الجميع بعد سنة من إقراره ونشره في الجريدة الرسمية.

ناقشت المخططات والجداول الزمنية للمشاريع الإسكانية مع وزيرة الإسكان

«الإسكانية»: خطة التوزيعات تقدم في الربع الأول من العام القادم

ماجد المطيري وفيصل الكندري

د. جنان بوشهري وبدر الوقيان وصلاح المضف أثناء اجتماع اللجنة الإسكانية

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

د. جنان بوشهري متحدثة للصحافيين

9800 وحدة سكنية للبيوت منخفضة التكاليف سيتم طرحها في شهر مارس المقبل

60 عمارة سكنية تحتوي على 1110 شقق كمرحلة أولى ستستفيد منها الكويتية المتزوجة من غير كويتي والأرملة والمطلقة كإيجار للعائلة أو الأسرة

عقدت لجنة شؤون الإسكان البرلمانية خلال اجتماعها أمس بحضور وزيرة الإسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات د.جنان بوشهري والفريق المرافق لها اجتماعا مطولا كشفت خلاله عن كافة مخططات وزارتها لحل القضية الإسكانية.

وقال رئيس اللجنة النائب فيصل الكندري في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن «الإسكانية» حريصة على متابعة هذه القضية، مضيفا ان الوزيرة ايضا أكدت حرصها على دفع وحل هذه القضية بالتعاون مع مجلس الأمة.

وأشار الكندري إلى أن العقود الحالية لمشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية كافة موجودة على موقع المؤسسة، مؤكدا انه لا يوجد تعثر في تنفيذ العقود، وأن الأوامر التغييرية موجودة في جميع جهات الدولة وأنها لا تعرقل العمل.

ولفت إلى أن العقود الحالية تتضمن مشاريع عدة من بينها مدينة المطلاع بـ 28 ألف و288 وحدة سكنية تم الانتهاء من توقيع جميع العقود الخاصة بها، مضيفا ان يوم الاربعاء الماضي تم التوقيع مع شركتين لتنفيذ البنية التحتية لـ 9 آلاف وحدة سكنية.

وأكد الكندري ان اللجنة تسير في خطين متوازيين فيما يخص التوزيعات من جهة وما يقابلها من توقيع العقود من جهة أخرى، مشيرا الى متابعة اللجنة تنفيذ العقود الإسكانية والتي تعدي بعضها البرنامج الزمني لتنفيذها وتسير بالطريق الصحيح.

وقال إن الطلبات في جنوب المطلاع وصلت حتى تاريخ 19 مايو 2013، معتبرا ان هذا يعد إنجازا، حيث ان المتزوج منذ 4 سنوات سيتمكن من الحصول على قسيمة هناك وسيتم تسليم الأراضي للمواطنين مع أمور البناء بعد عامين.

وأشار إلى مشروع السكن العمودي في مدينة جابر الأحمد وهو عبارة عن 640 شقة موزعة على 128 عمارة في مدينة صباح الاحمد السكنية وستطرح خلال السنة المالية الحالية 60 عمارة سكنية تحتوي على 1110 شقق كمرحلة أولى ستستفيد منها الراغبين في السكن.

وأكد الكندري أن مشروع جنوب عبدالله المبارك يشمل 3260 قسيمة تمت ترسيتها على شركة تركية وسيتم توقيع العقود قريبا.

ورأى أن أغلب المشاريع تسابق الزمن لتنفيذها وان عقود هذه السنة وصلت الى 13 ألف وحدة سكنية، مشيرا الى انه تم الاتفاق على تنفيذ المشاريع من خلال شركات عالمية لديها القدرة على الإنجاز وتمتلك المعدات اللازمة.

وعن قانون من باع بيته قال الكندري انه تم طرح المشروع وتم فتح المظاريف وأن هناك 509 بيوت ستوزع حسب الأولويات، مشيرا الى ان هناك 9800 وحدة سكنية للبيوت منخفضة التكاليف سيتم طرحها في شهر مارس المقبل.

وقال الكندري إن السكن العمودي سيكون له نصيب في مدينة صباح الاحمد السكنية وستطرح خلال السنة المالية الحالية 60 عمارة سكنية تحتوي على 1110 شقق كمرحلة أولى ستستفيد منها الكويتية المتزوجة من غير كويتي والأرملة والمطلقة كإيجار للعائلة أو الأسرة.

وأشار إلى اهتمام اللجنة بالمرأة وتوفير السكن الملائم لها، لافتا إلى ان الشقق ستختلف عن التي كانت بالسابق بمساحة 100 متر بل ستكون بمساحة 180 مترا وأن الحد الأقصى للمساحة هي 300 متر حسب مكونات وعدد أفراد الأسرة وسيتم توزيعها فور الانتهاء منها.

وعن مدينة جنوب سعد العبدالله أشار الكندري إلى انه تم توقيع العقد لتشغيل المشروع وتخطيطه ونحن الآن في مرحلة إعداد المخطط الهيكلي لها وأن مدة العقد سنتين، لافتا إلى وجود العديد من العوائق في هذه المدينة.

وأشار إلى تأكيد وزيرة الإسكان على أن لجنة الخدمات بمجلس الوزراء بدأت فعليا بحل هذه المعوقات وإزالتها، حيث تمت إزالة الإطارات وشركة الدواجن بالإضافة الى مصنعا لتقطيع المعادن.

وقال الكندري تم توقيع عقد جنوب صباح الأحمد مع المستشار العالمي لتنفيذ 25 ألف وحدة سكنية وجار عمل جميع الدواسات لهذا المشروع، مشيرا إلى أن هناك 318 مبنى حكوميا جاهزا ما عدا 35 فقط لم يتم تسلمها وجار التنسيق لتجهيزها وتوفير الموارد البشرية لتشغيلها.

واعتبر الكندري أن القضية الإسكانية مهمة، لافتا إلى سعي اللجنة إلى حلها بالتنسيق مع الجهات الحكومية وإنجاز هذه المشاريع، مؤكدا على أن القائم على تنفيذ هذه المشاريع هم مهندسون ومهندسات من خيرة شباب الكويت.

من جهتها، قدمت وزيرة الإسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات د.جنان بوشهري عرضا للجنة شؤون الإسكان البرلمانية عن المواقف التنفيذية للمشاريع الإسكانية والعقود التي طرحت في المؤسسة العامة للرعاية السكنية خلال الفترة الماضية.

وقالت بوشهري في تصريح للصحافيين عقب حضورها اجتماع اللجنة، إنها وضعت اللجنة الإسكانية في الصورة فيما يخص المشاريع الإسكانية المطروحة والبرامج الزمنية والمواقف التنفيذية لها.

ولفتت إلى أنها أبلغت اللجنة بالمشاريع كافة سواء كانت في المطلاع أو جنوب عبدالله المبارك أو فيما يخص تطبيق الوزارة لقانون (من باع بيته) والسكن العمودي في مدينة جابر الأحمد وغيرها من المشاريع.

وأوضحت ان كل هذه المشاريع تؤكد حرص وزارة الإسكان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية وبنك الائتمان على المضي قدما في عملية الإصلاح فيما يخص القضية الإسكانية التي تبناها كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء.

وأكدت بوشهري أن المشاريع الإسكانية كافة تسير وفق ما هو مخطط لها ووفق جداولها الزمنية.

وكشفت عن استجابة اللجنة لطلب الوزارة منحها مهلة إلى الربع الأول من السنة المالية المقبلة لعرض خطة المؤسسة العامة للرعاية السكنية في التوزيعات الإسكانية للسنة القادمة.

وأشارت إلى وجود عقود وقعتها الرعاية السكنية مع مستشارين في نهاية السنة الماضية لاتزال قيد التنفيذ ولم تنته حتى من مرحلتها الأولى.

ولفتت إلى أن هذه العقود أساسها التنسيق مع الجهات الحكومية مثل وزارتا الأشغال والكهرباء لوضع وتحديد رؤية الوزارة للتوزيعات الإسكانية في السنة المقبلة.

وعن مدى قدرة بنك الائتمان على الاستمرار في تغطية المشاريع الإسكانية، أكدت بوشهري أن البنك لن يستطيع الاستمرار بالمنهج الذي يقوم عليه حاليا لأن ذلك يؤثر على ديمومة البنك.

وأضافت ان البنك وقع العام الماضي عقدا مع جهة استشارية عالمية لإجراء دراسة بشأن إعادة هيكلة التمويل العقاري في بنك الائتمان.

وأشارت بوشهري إلى أن الدراسة تتكون من 4 مراحل وستنتهي في يونيو المقبل، مضيفة: «ننتظر لنرى مخرجات الدراسة ونتحدث بعدها عن إعادة هيكلة تمويل بنك الائتمان للمشاريع العقارية».

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود
قسم الممارسات

إعلان رقم (2018/16)

الإعلان عن إعادة طرح الممارسة
رقم ع 2018/2017/5
صيانة مكائن حفظ الملفات لبلدية الكويت

تعلن بلدية الكويت عن طرح الممارسة رقم ع 2018/2017/5 صيانة مكائن حفظ الملفات لبلدية الكويت طبقاً للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة في وثائق الممارسة المذكورة أعلاه شريطة أن يكون مقيداً في سجل الموردين لدى البلدية والتي يمكن الحصول عليها من إدارة المناقصات والعقود (مراقبة المشتريات) مبنى البلدية الرئيسي (المبنى الأوسط) - الدور الرابع، وذلك مقابل (طوابع مالية - إيصال تحصيل نقدي) بقيمة 75 د.ك (خمسة وسبعين ديناراً فقط لا غير) غير قابلة للرد.

وعلى جميع الشركات المتقدمة بعطاء في الممارسة إيفاد من يمثلهم لحضور الجلسة العلنية لفض مظاريف العطاءات المقدمة في الممارسة، علماً بأنه في حال عدم الالتزام بالحضور لا تتحمل البلدية أي مسؤولية تجاه ذلك.

علماً بأن آخر موعد لإيداع العطاءات في الصندوق المخصص بإدارة المناقصات والعقود بالبلدية الرئيسية - مبنى الوزير - الدور السابع هو في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الإثنين الموافق 2018/3/5م - للاستفسار تليفون: 22496597.

وتسري العطاءات لمدة (90) تسعين يوماً من تاريخ فض المظاريف الخاصة بها، ولا تقل قيمة الكفالة الأولية عن 2٪ (اثنين بالمائة) من قيمة العطاء في صورة شيك مصدق (مصرفي) أو كفالة مصرفية (خطاب ضمان بنكي) لصالح بلدية الكويت سارية طوال مدة سريان العطاء، علماً بأن هذه الممارسة قابلة للتجزئة.

مدير عام البلدية

طلبا كشفاً بعدد اللجان الطبية التخصصية

عبدالله يسأل عن لائحة العلاج في الخارج وقرارات إرسال المرضى الكويتيين

د.خليل عبدالله

وجه النائب د.خليل عبدالله أبل سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د.باسل الحمود في شأن لائحة العلاج في الخارج المعتمدة والقرارات الوزارية المنظمة لإجراءات وضوابط إرسال المرضى الكويتيين والتعديلات عليها.

ونص السؤال على الآتي:

الاستفسار عن إدارة العلاج في الخارج واللجان الطبية التابعة لها وما تتضمنه من لوائح وقرارات بشأن تنظيم إجراءات وضوابط إرسال المرضى الكويتيين للعلاج في الخارج وما جرى عليها من تعديلات أخيرة بهذا الشأن.

وطالب في إفادته وتزويده بالآتي:

1ـ تزويدي بلائحة العلاج في الخارج المعتمدة، والقرارات الوزارية المتعلقة بالعلاج في الخارج التي تنظم إجراءات وضوابط إرسال المرضى الكويتيين والتعديلات الأخيرة التي جرت عليها حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2ـ كشف يوضح عدد أعضاء اللجنة الطبية العليا للعلاج في الخارج تشمل أسماءهم وجنسياتهم ومسمياتهم الوظيفية وتخصصاتهم العلمية وسنوات خبرتهم العملية والمركز الطبي التابع له العضو، مع تحديد عدد جلسات انعقاد اللجنة شهريا، والمكافآت المالية التي يحصل عليها كل عضو عن الجلسة الواحدة، وبيان أسباب ومتطلبات وشروط انعقاد اللجنة في الجلسات العادية أو الطارئة، مع تزويدي بقرار تشكيل اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج.

3ـ كشف يوضح عدد اللجان الطبية التخصصية للعلاج في الخارج، مع بيان عن كل لجنة طبية تخصصية على حدة تشمل اسم عضو اللجنة وجنسيته وتخصصه العلمي ومسماه الوظيفي والمركز الطبي التابع له كل عضو وسنوات خبرتهم العملية، مع تحديد عدد جلسات انعقاد اللجان شهريا، والمكافآت المالية التي يحصل عليها كل عضو عن الجلسة الواحدة، وبيان أسباب ومتطلبات وشروط انعقاد اللجنة الطبية التخصصية في الجلسات العادية أو الطارئة، مع تزويدي بقرارات تشكيل اللجان الطبية التخصصية للعلاج في الخارج.

4ـ في حال تظلم المريض بعد رفض طلبه العلاج في الخارج، فهل تقوم اللجنة التخصصية نفسها بإعادة تشخيص مرضه أم تقوم لجنة أخرى مشكلة من أعضاء محايدين بفحصه مرة أخرى والوقوف على أسباب إعادة تقييم حالته الصحية؟ إذا كانت الإجابة تتضمن أن اللجنة التخصصية نفسها هي التي تقوم بإعادة النظر في تقييم المريض المرفوض طلبه من أعضائها الاختصاصيين أنفسهم، فكيف للجنة نفسها التي قيمت حالة المريض بالرفض أن تقوم بقبول طلب علاجه في الخارج؟ يرجى توضيح وتعليل وتسبيب عدم تشكيل لجنة طبية تخصصية محايدة لإعادة النظر في تظلم المريض طالب العلاج في الخارج لمثل هذه الحالات.